Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

GROUNDSWELL

الاستعداد لاحتواء الهجرات الداخلية الناجمة عن تغيُّر المناخ

الجزء الثاني

عرض عام

فيفيان كليمنت، وكانتا كوماري ريغود، وأليكس دي شربينين، وبراين
جونز، وسوزانا أدامو، وجاكوب شوي، ونيان صادق، وإلهام شباهت

مجموعة البنك الدولي

© 2021، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
H Street NW 1818
Washington DC 20433
هاتف: 202-473-1000
موقع الويب: www.worldbank.org

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تمثّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة فيه. وقد أجازت وحدة تصميم الخرائط بالبنك الدولي جميع الخرائط الواردة في التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة على أية خريطة في هذا التقرير أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

نشرت البنك الدولي هذا التقرير أصلاً باللغة الإنجليزية بعنوان ***Groundswell Part 2: Acting on Internal Climate*** « ***Migration in 2021***». وفي حالة وجود أي تباين، يعتد بالنسخة الأصلية للنص الإنجليزي من التقرير.

الحقوق والأذون

تخضع محتويات هذا التقرير لحقوق الاستنساخ. ولأن البنك الدولي يُشجِّع على نشر معارفه، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل.

يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: فيفيان كليمنت، وكانتا كوماري ريغود، وأليكس دي شيربينين، وبراين جونز، وسوزانا أدامو، وجاكوب شوي، ونيان صادق، وإلهام شباهت. ***2021. Groundswell Part 2: Acting on Internal Climate Migration (Groundswell*** - الجزء الثاني: الاستعداد لاحتواء الهجرات الداخلية الناجمة عن تغيُّر المناخ). واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

يجب توجيه أي استفسارات عن الحقوق والتراخيص بما في ذلك حقوق التبعية إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي
على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA،
فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

GROUNDSWELL

الاستعداد لاحتواء الهجرات الداخلية الناجمة عن تغيُّر المناخ

الجزء الثاني

عرض عام

Juergen Voegele

Vice President for Sustainable Development, World Bank

قبل ثلاث سنوات، توقع أول تقرير للبنك الدولي من سلسلة التقارير المعنونة «*Groundswell*» أنه بحلول عام 2050 يمكن أن يؤدي تغيّر المناخ إلى هجرة 143 مليون شخص في ثلاث مناطق من العالم (جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء) داخل بلدانهم. ومنذ ذلك الحين، تعرض العالم لأضرار كبيرة من جراء تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وضياع عقود من التقدم المُحرز نحو تقليص معدلات الفقر. وفي الوقت نفسه، فإن آثار تغيّر المناخ تزداد وضوحا يوماً بعد يوم، حيث قضينا لتونا عقداً من أكثر العقود المُسجلة احتراراً على الإطلاق، ونشهد حالياً ظواهر مناخية بالغة الشدة في جميع أنحاء العالم، مع وقوع تغيرات في مناخ الأرض في كل منطقة وعلى مستوى المنظومة المناخية بأكملها.

يبني العدد الجديد من تقرير *Groundswell* على أعمال التقرير الأول، حيث يضع نماذج لثلاث مناطق إضافية، هي شرق آسيا والمحيط الهادئ، وشمال أفريقيا، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى - ليقدم تقديراً عالمياً لعدد المهاجرين بسبب تغيّر المناخ يصل إلى 216 مليوناً بحلول عام 2050 في جميع المناطق الست. ومن المهم ملاحظة أن هذه التوقعات ليست قوالب جامدة. فإذا بدأت البلدان الآن في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وسد الفجوات الإنمائية، وإصلاح النظم الإيكولوجية الحيوية، ومساعدة السكان على التكيف، فمن الممكن تخفيض حجم الهجرة الداخلية بسبب تغيّر المناخ بنسبة تصل إلى 80% - بحيث لا يتجاوز عدد المهاجرين 44 مليوناً بحلول عام 2050.

وما لم تُتخذ هذه الإجراءات، يتوقع التقرير ظهور «بؤر ساخنة» للهجرة الناجمة عن تغيّر المناخ في غضون العقد القادم وتفاقمها بحلول عام 2050، حيث يغادر السكان الأماكن التي لم تعد قادرة على إعالتهم والتوجه إلى مناطق أخرى تتيح لهم الفرص. فعلى سبيل المثال، تشهد المدن حالياً تزايداً في الهجرة الوافدة، ونجد أن التحديات المتصلة بالمناخ مثل شحّ المياه، وتناقص إنتاجية المحاصيل، وارتفاع منسوب مياه البحر تلعب دوراً في ذلك. وحتى الأماكن التي يمكن أن تصبح بؤراً ساخنة للهجرة الخارجية بسبب تغيّر المناخ من جراء تزايد الآثار، ستظل على الأرجح تساند أعداداً كبيرة من السكان. وفي الوقت نفسه، فإن المناطق المُستقبلة غالباً ما تكون غير مهيئة لاستقبال المزيد من المهاجرين داخلياً بسبب تغيّر المناخ وتزويدهم بالخدمات الأساسية أو حتى الاستفادة من مهاراتهم.

ويتوقف مسار الهجرة الداخلية بسبب تغيّر المناخ في نصف القرن القادم على جهودنا الجماعية بشأن تغيّر المناخ والتنمية في السنوات القليلة القادمة. إذن، ما هو المطلوب لإبطاء وتيرته؟ أولاً وقبل كل شيء، اتخاذ إجراءات مبكرة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة لخفض الضغوط المناخية التي تدفع الهجرة الداخلية بسبب تغيّر المناخ. ومن الضروري أن تكون هذه الجهود عالمية وأن تبدأ الآن.

وفي الوقت نفسه، من المهم إدراك أنه لا يمكن منع الهجرة بكافة أشكالها، وأنه إذا أُحسنت إدارتها، فإن التحولات في توزيع السكان يمكن أن تصبح جزءاً من إستراتيجية تكيّف فعالة، مما يتيح للسكان إمكانية الخلاص من براثن الفقر وبناء سبل كسب عيش قادرة على الصمود في وجه التحديات. ويمكن للبلدان أن تبدأ في التخطيط اليوم من أجل تيسير الهجرة الداخلية المنظمة والمُدارة إدارة جيدة بسبب تغيّر المناخ. ويحدد هذا التقرير كيف يمكن دعم ذلك، بما في ذلك من خلال دمج الهجرة الناجمة عن تغير المناخ في تخطيط عملية التنمية وتحسين فهم العوامل التي تدفعها من أجل صياغة سياسات جيدة التوجيه. كما سيستلزم الأمر التخطيط لكل مرحلة من مراحل الهجرة - قبل الانتقال وأثناءه وبعده - وفقاً للاحتياجات المختلفة للمجتمعات المحلية والبلدان.

ويمكن للتنمية المراعية للبيئة والقادرة على الصمود والشاملة للجميع أن تبطئ وتيرة الهجرة الداخلية بسبب التقلبات المناخية والكوارث. وهذا التقرير دعوة جاءت في الوقت المناسب لاتخاذ إجراءات عاجلة في نقطة تقاطع المناخ والهجرة والتنمية.

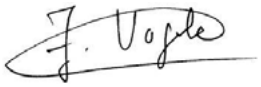

عرض عام

لقد أضحى تغير المناخ دافعاً قوياً لموجات الهجرة بصورة متزايدة. ويعرض هذا التقرير، الذي يستند إلى تقرير التصور العام لسنة 2018 (*Groundswell report 2018*)، تحليلات إقليمية جديدة تؤكد من جديد كيف يمكن للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ أن تزيد على مدى الثلاثين سنة القادمة. وبالنظر إلى الآثار البطيئة لتغير المناخ على توافر المياه وإنتاجية المحاصيل، بالإضافة إلى ارتفاع منسوب سطح البحر، فإنه يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى العمل مع تزايد الضغوط على سبل كسب العيش ورفاهية الإنسان.

ومن المتوقع أن تزداد الهجرة الداخلية بسبب الظروف المناخية على مستوى المناطق والبلدان. وستصيب آثار تغير المناخ أشد المناطق فقرا وضعفا وتهدد بتقويض مكاسب التنمية. وفي بعض الأماكن، سيُثار تساؤل حول صلاحية السكن في هذه الأماكن. ويعتبر استكشاف السيناريوهات المستقبلية وتحديد أنماط "البؤر" المحتملة للهجرة الداخلية والخارجية خطوات رئيسية لفهم علاقة الارتباط بين المناخ والهجرة والتنمية.

ويعتمد مسار الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ في نصف القرن القادم على عملنا الجماعي بشأن تغير المناخ والتنمية في السنوات القليلة القادمة. وتضيق، بوتيرة سريعة، سبل تجنب الظروف التي تؤدي إلى الهجرة الداخلية بسبب تغيرات المناخ والتوترات والمحن التي تدفع إلى هذه الهجرة. وعلى البلدان أن تجتمع على كلمة سواء وأن تعمل بحزم لضمان أن تكون التنمية خضراء وشاملة للجميع وقادرة على الصمود في مواجهة الصدمات، وأن تخفض الانبعاثات العالمية بصورة كبيرة على نحو يتوافق مع اتفاق باريس.

ومن الأهمية بمكان أيضا البدء في التخطيط للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ على نحو منظم وبإدارة جيدة عند الاقتضاء، كي يكون ذلك بمثابة إستراتيجية تكيف فعالة تحقق نواتج إنمائية إيجابية. والعمل الآن على مستوى المناخ والتنمية والهجرة أمر بالغ الأهمية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى السنوات العشر المقبلة وضمان تحقيق الرخاء المشترك حتى منتصف هذا القرن وما بعده.

سلسلة تقارير *GROUNDSWELL*: سد الفجوة

هناك حاجة ملحة إلى فهم كيف تؤثر زيادة تغير المناخ على أنماط الهجرة الداخلية في العقود القادمة على نحو أفضل لتعزيز السياسات والخطط المستندة إلى المعلومات والأدلة والشواهد الأكثر دعما. ولم يعد بوسع الحكومات وشركاء التنمية أن يفترضوا أن توزيع السكان، واتجاهات التنمية، وسبل كسب العيش في الأنظمة الريفية والحضرية ستظل كما هي دون تغيير في مواجهة تغير المناخ.

واستخدم تقرير *Groundswell* الأول، الذي نشر في عام 2018، نهج نمذجة قوياً وجديداً للمساعدة في فهم حجم ومسار والأنماط المكانية للهجرة المستقبلية بسبب تغير المناخ داخل البلدان، مع التركيز على ثلاث مناطق: أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وتناول هذا التقرير بالفحص والبحث على وجه التحديد كيف يمكن أن تؤثر التغيرات المناخية البطيئة على توافر المياه وإنتاجية المحاصيل، وارتفاع منسوب سطح البحر الذي يزيد بزيادة العواصف على الهجرة الداخلية في المستقبل، وقد وضع التقرير ثلاثة سيناريوهات معقولة. ويهدف التقرير، الذي تضمن تحليلات على المستوى شبه الإقليمي ودراسات حالة قطرية لبلدان محددة، إلى إثراء الحوار بشأن السياسات وتعزيز الحلول الاستباقية.

ويستند هذا التقرير الثاني *Groundswell* إلى ذلك العمل، حيث يطبق نفس النهج على ثلاث مناطق جديدة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. كما يقدم تحليلات نوعية لأنماط التنقل المرتبطة بتغير المناخ في بلدان منطقة المشرق العربي وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتعرض النتائج المجمعة التي توصل إليها التقريران، لأول مرة، صورة عالمية للحجم المحتمل للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ عبر المناطق الست التابعة للبنك الدولي، مما يسمح بفهم، على نحو أفضل، كيف تشكل آثار تغير المناخ المتوقعة والديناميكيات السكانية وسياقات التنمية اتجاهات التنقل. كما يسلط التقريران الضوء على التخطيط بعيد النظر اللازم للتصدي لهذا التحدي وضمان تحقيق نواتج إنمائية إيجابية ومستدامة.

ويستخدم كلا التقريرين نفس نهج النمذجة، الذي يسمح بإجراء مقارنة مباشرة بين النتائج وتجميعها لاستخلاص الرقم العالمي للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ. ويستخدم التقريران نهجا قائما على تحديد سيناريوهات محتملة مع تطبيق شكل معدل من نموذج الجاذبية لفصل الجزء المتوقع من التغيرات المستقبلية في التوزيع المكاني للسكان الذي يمكن أن يرجع إلى عوامل مناخية بطيئة في البداية حتى عام 2050. ويناقش الجزء الخاص بأبرز النقاط (Spotlight) الابتكارات الرئيسية ونطاق نهج النمذجة.

أبرز النقاط: السمات الرئيسية لنهج النمذجة في سلسلة تقارير *GROUNDSWELL*

النمذجة على نطاق واسع: يسلط نموذج الجاذبية المستخدم في التقرير الضوء على الأهمية النسبية لعوامل الدفع (العوامل البيئية أو الاقتصادية الأولية التي تؤثر على قرار الهجرة) مقابل عوامل الجذب (عوامل مماثلة في الوجهة المراد الوصول إليها تؤثر على قرار الهجرة) على مستوى مناطق جغرافية أكبر. وتتناسب مع النظرية الحالية لنمذجة جاذبية المواقع من حيث الخصائص الاقتصادية أو الديمغرافية التي يعبر عنها بوصفها أثر التجمعات وتتأثر بالظروف البيئية. وعلى الرغم من أن النموذج المعني لا يركز على أسباب الهجرة الفردية، فإنه يوفر معلومات مقنعة عن الأنماط والاتجاهات التي يمكن الاسترشاد بها في الحوار والعمل على مستوى السياسات. وحتى يتسنى إجراء مقارنات بين البلدان والمناطق، تم استخدام مجموعات بيانات عالمية ومسارات سيناريوهات، وتضمن ذلك مجموعات بيانات متسقة مكانيا وزمانيا للأثر القطاعي بوصفها مدخلات للنموذج المعني.

المعايرة والمحاكاة والتصور: تمت معايرة النموذج في فترتين، 1990-2000 و2000-2010، باستخدام الآثار التاريخية لتغير المناخ وبيانات توزيع السكان لبيان حساسية السكان بالفعل لآثار تغير المناخ وتقييم كيف يمكن لهذه الحساسية أن تؤثر على توزيع السكان في العقود المقبلة. وبعد ذلك، أجريت عمليات محاكاة للتوقعات في خطوات تمثل كل خطوة منها 10 سنوات من عام 2020 إلى عام 2050. وتسمح مجموعات البيانات، التي تطبق على مستوى خلايا شبكية مساحتها 14 كيلومتراً مربعاً، ويتم تجميعها حتى المستويين الوطني والإقليمي، بوضع تصور لبؤر الهجرة الداخلية والخارجية بسبب تغيُّر المناخ. وترد المنهجية الكاملة ومصادر عدم اليقين وإمكانيات توسيع نطاق العمل في الملحقين «ب» و«ج» من هذا التقرير.

أبرز النقاط: السمات الرئيسية لنهج النمذجة في سلسلة تقارير GROUNDSWELL (تابع)

الآثار بطيئة الظهور من جراء التغيرات المناخية. بدلا من استخدام توقعات مستقبلية بسيطة لهطول الأمطار ودرجة الحرارة، يستخدم النموذج نماذج المحاكاة الخاصة بالمحاصيل والمياه على المستوى العالمي في إطار مشروع مقارنة نماذج الأثر المشترك فيما بين القطاعات. وتمثل هذه النماذج قاعدة بيانات عن أحدث نماذج المحاكاة للآثار البيولوجية والمادية (البيوفيزيائية) لتغير المناخ المرتبطة بصورة مباشرة بسبل كسب العيش ونواتج التنمية. كما تتيح إطارا لتوقع آثار تغير المناخ باستمرار على مستوى القطاعات المتأثرة والنطاقات المكانية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تضمين ارتفاع منسوب سطح البحر، الذي يزيد بسبب العواصف بوصف ذلك تصفية مكانية/ترشيح مكاني (spatial mask) لإيضاح الخسارة المتوقعة المرتبطة بالصلاحية للسكن والعيش في المناطق التي يحتمل أن تغرقها المياه.

نهج يستند إلى سيناريوهات محتملة: ستحرك ديناميكيات الهجرة في المستقبل عدة عوامل بدرجات متفاوتة من عدم اليقين، من التغيرات التي تطرأ على الظروف المناخية المحلية والتغيرات السياسية الآخذة في الظهور أو المعايير والأعراف الاجتماعية أو التكنولوجيات الآخذة في التطور. وحتى يتسنى التعامل مع عدم اليقين، يستخدم التقرير نهجا قائما على السيناريوهات المحتملة، مما يساعد على استكشاف الأوضاع المستقبلية المحتملة والتخطيط لمختلف النواتج الممكنة. وقد تم وضع 3 سيناريوهات للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ- سيناريو تشاؤمي مرجعي، وسيناريو تنمية أكثر شمولا، وسيناريو أكثر ملاءمة للتغيرات المناخية- مع مجموعات مختلفة من مسارات التنمية (المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة) والانبعاثات (مسارات التركيز التمثيلي)، استنادا إلى مدخلات منمذجة (انظر الشكل 1). ويتيح نطاق الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ في إطار هذه السيناريوهات وعلى مستوى كل سيناريو على حدة رؤى حول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها العوامل المرتبطة بالمناخ والتنمية على الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ على مدى العقود المقبلة.

التطبيقات القطرية والإقليمية: إلى جانب التجميع الإجمالي لمعدلات الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ في مناطق التركيز، يجري تحليل أعمق لمناطق فرعية مختارة وفرادى البلدان. ويتيح ذلك سياقا ذا قيمة لأنماط الهجرة الداخلية المعقولة بسبب تغير المناخ في ظل الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية المتناقضة، والتعرض لمخاطر المناخ، واتجاهات الهجرة السابقة، لإثراء السياسات والتخطيط.

نطاق نهج النمذجة: تركز النمذجة على الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ لأن الغالبية العظمى من المهاجرين لا يعبرون الحدود، بل ينتقلون داخل بلدانهم، وهناك حاجة إلى فهم أفضل لهذا الشكل من أشكال التنقل. وبالتالي، فهي لا تشمل أشكال التنقل الأخرى، بما في ذلك الهجرة عبر الحدود، والتشرد والنزوح، والتهجير المخطط له، فضلا عدم القدرة على التنقل. كما تركز النمذجة على الهجرة طويلة الأجل أو التحولات السكانية ولا تعكس الهجرات الأقصر أجلا أو الموسمية أو الدورية. وعلاوة على ذلك، تركز بشكل رئيسي على آثار تغير المناخ بطيئة الظهور على سبل كسب العيش، من خلال التحولات في أنماط توفر المياه وإنتاجية المحاصيل، فضلا عن ارتفاع منسوب سطح البحر الذي يزيد بزيادة العواصف. ولذلك، فإن النموذج لا يعكس الآثار سريعة الظهور لتغير المناخ، مثل التقلبات المناخية قصيرة الأجل والظواهر المناخية الشديدة، إلا عندما تتراكم الصدمات المتتالية على مدى عدة سنوات. وتعتبر مختلف أشكال التنقل وآثار تغير المناخ مهمة بالنسبة لسياسات وتخطيط التنمية، وسيناقشها التقرير في سياق الاقتضاء.

الشكل 1: توقع أنماط الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ في إطار 3 سيناريوهات

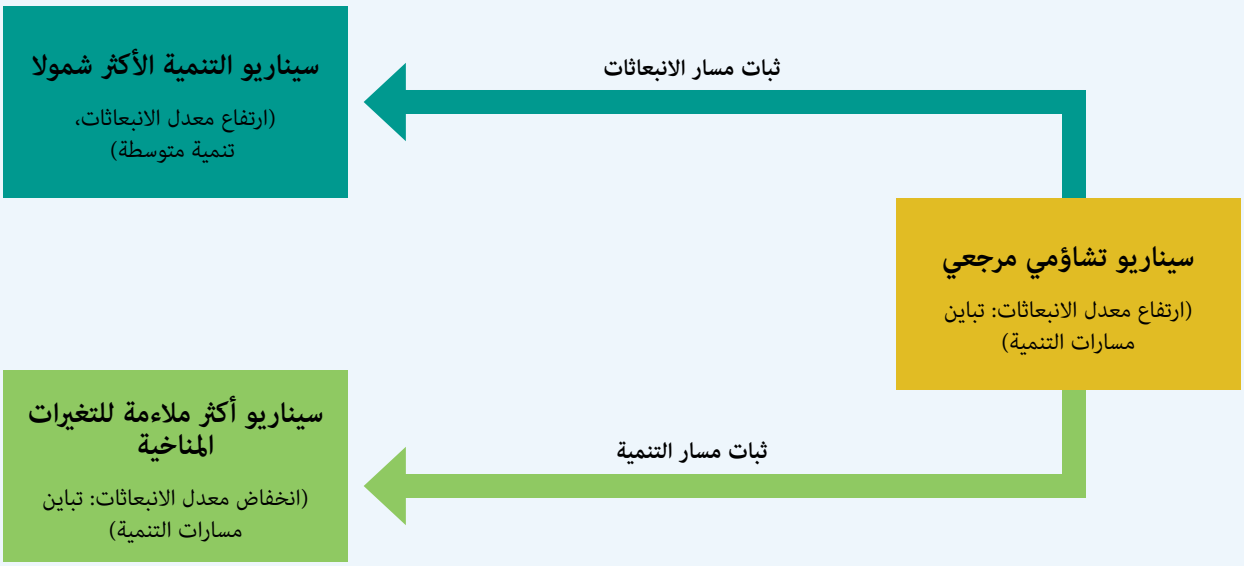

ملاحظة:
1. تستند السيناريوهات إلى مجموعات تضم اثنين من المسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة، وهما المسار 2 (تنمية متوسطة) والمسار 4 (تباين التنمية)، واثنين من مسارات التركيز التمثيلية وهما المسار 2.6 (انخفاض الانبعاثات) والمسار 8.5 (ارتفاع الانبعاثات).
2. يتم التوصل إلى التقديرات الخاصة بالمهاجرين بسبب تغير المناخ من خلال مقارنة السيناريوهات المعقولة للهجرة بسبب تغير المناخ (مسارات التركيز التمثيلية والمسارات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة) بسيناريو التنمية فقط (المسار الاجتماعي والاقتصادي) أو «سيناريوهات» عدم وجود آثار لتغير المناخ.

النتائج الرئيسية

1. من المتوقع أن تتسارع وتيرة الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ حتى عام 2050 في ست مناطق، مما يجعل أشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا هم الأشد تضررا ناهيك عن تقويض مكاسب التنمية.

وتبين النتائج المجمعة من تقريري *Groundswell* أنه بحلول عام 2050، قد يصل عدد المهاجرين داخليا بسبب تغير المناخ إلى 216 مليوناً في جميع المناطق الست التابعة للبنك الدولي (الحد الأقصى في السيناريو التشاؤمي المرجعي)، كما هو مبين في الشكل 2. ويمثل ذلك ما يقرب من 3% من إجمالي عدد السكان المتوقعين في هذه المناطق.[1] ويمكن أن تشهد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما يصل إلى 85.7 مليون مهاجر في الداخل بسبب تغير المناخ (4.2% من مجموع السكان)؛ وتشهد منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 48.4 مليون نسمة (2.5% من مجموع السكان)؛ ومنطقة جنوب آسيا 40.5 مليون نسمة (1.8% من مجموع السكان)؛ وشمال أفريقيا 19.3 مليون نسمة (9.0% من مجموع السكان)؛ وأمريكا اللاتينية 17.1 مليون نسمة (2.6% من مجموع السكان)؛ وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى 5.1 مليون نسمة (2.3% من مجموع السكان).

وسيكون حجم الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ هو الأوسع نطاقا في أشد المناطق فقرا وأكثرها تعرضا لمخاطر المناخ، مما يدل على أن الثغرات الأساسية في قدرات أنظمة كسب العيش والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية على مجابهة تغير المناخ يمكن أن تقوض مكاسب التنمية. ومن بين المناطق الست التي تم فحصها في التقريرين، من المتوقع أن يكون في أفريقيا جنوب الصحراء أكبر عدد من المهاجرين الداخليين بسبب تغير المناخ. والمنطقة معرضة بشدة لمخاطر آثار تغير المناخ، لا سيما في الأراضي القاحلة الهشة أصلا وعلى طول السواحل المعرضة للأخطار والمخاطر. ويعمل في الزراعة وهي في معظمها زراعة بعلية تعتمد على سقوط الأمطار نسبة كبيرة من السكان. ومن المتوقع أن تشهد منطقة شمال أفريقيا النسبة الأكبر من المهاجرين الداخليين بسبب تغير المناخ بالنسبة لإجمالي عدد السكان. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى شحة المياه الشديدة، فضلا عن آثار ارتفاع منسوب سطح البحر على المناطق الساحلية المكتظة بالسكان وفي دلتا النيل. وفي هذه المناطق، هناك بلدان شديدة التأثر بتغير المناخ وهذه البلدان تؤدي إلى زيادة العدد الإجمالي للمهاجرين داخليا. على سبيل المثال، وكما هو مبين في تقرير *Groundswell* الأول، فإن بنغلاديش، التي من المتوقع أن يصل عدد المهاجرين داخليا فيها بسبب تغير المناخ إلى 19.9 مليون شخص بحلول عام 2050، لديها ما يقرب من نصف المهاجرين داخليا المتوقعين بسبب تغير المناخ في منطقة جنوب آسيا بأكملها.

ومن المهم ملاحظة أن التقديرات الواردة في هذا التقرير يرجح أن تكون متحفظة لعدة أسباب. ويركز التحليل على الهجرة الناجمة عن آثار تغير المناخ بطيئة الظهور المرتبطة بتوافر المياه، وإنتاجية المحاصيل، وارتفاع منسوب سطح البحر الذي يزيد بسبب العواصف. كما أنه لا يشير إلا إلى تقديرات الهجرة داخل البلدان بسبب تغير المناخ ولا يتناول أشكالاً أخرى من التنقل. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن التقريرين يجمعان نموذجاً خاصاً بجميع مناطق البنك الدولي الست، فإنهما لا يغطيان معظم البلدان المرتفعة الدخل، بما في ذلك أوروبا وأمريكا الشمالية. كما تستثني التقديرات دول الشرق الأوسط والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا يمكن نمذجتها باستخدام المنهجية المتبعة.

وينبغي لهذه التوقعات أن تضفي شعورا بالحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات مبكرة. ويمكن لتغير المناخ أن يغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية وظروف سبل كسب العيش على نحو قد يجبر الناس على الهجرة في أوقات المحن والأزمات. وهذا يمكن أن يضع ضغوطا كبيرة على المناطق الطاردة والمستقبلة، إذا ترك الأمر من دون تخطيط. وقد تشهد البلدان التي حققت مكاسب تنمية مهمة تهديدا بهدم ما حققته من تقدم، وقد يواجه بعضها تحديات وجودية تتعلق بصلاحية الأماكن للسكن. كما أن الصدمات المضاعفة، بما في ذلك الصراعات، وحالات الهشاشة، والأزمات الصحية والاقتصادية، تؤثر أيضا على قرارات التحرك، وتقلل في الوقت نفسه من القدرة على التأقلم والتكيف وتحقيق الانتعاش. وعلى العكس من ذلك، إذا ما تمت إدارة الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ وما يرتبط بها من تحولات في توزيع السكان على نحو جيد، فقد تصبح جزءا من إستراتيجية تكيف فعالة، تسمح للناس بالإفلات من براثن الفقر، وبناء سبل كسب عيش قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات، وتحسين أحوالهم المعيشية.

[1] يتضمن التقرير نماذج لما مجموعه 106 بلدان في المناطق الست التابعة للبنك الدولي.

الشكل 2. العدد المتوقع للمهاجرين داخليا بسبب تغير المناخ في المناطق الست التابعة للبنك الدولي وفق 3 ثلاثة سيناريوهات بحلول عام 2050

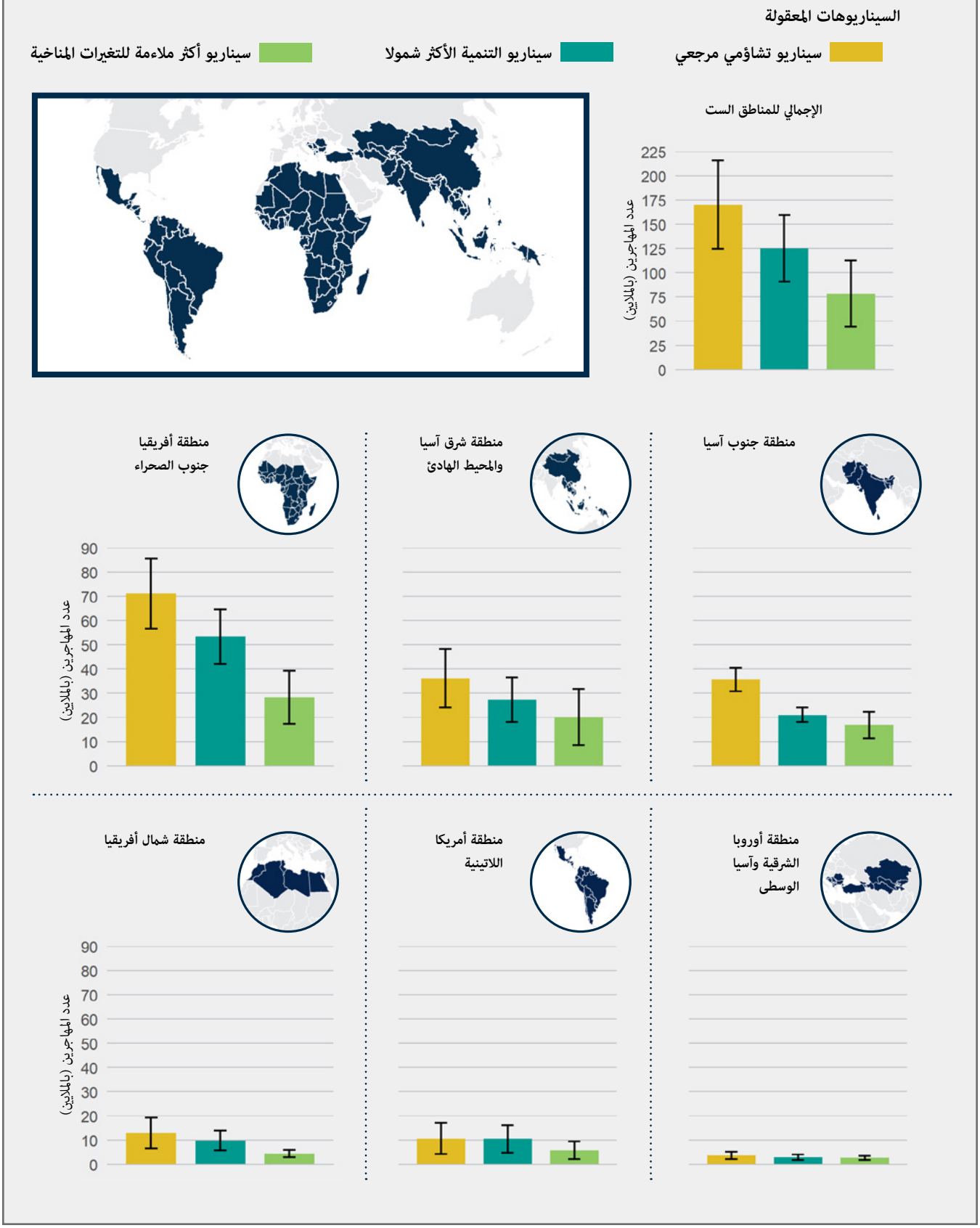

2. تظهر بؤر الهجرة الداخلية والخارجية بسبب تغير المناخ مبكرا في 2030 وتنمو وتشتد بحلول عام 2050، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تضمين سيناريوهات الهجرة المعقولة في التنمية المكانية.

وتوضح نتائج النماذج المشار إليها أنماطا مكانية واضحة للهجرة الداخلية والخارجية بسبب تغير المناخ في كل بلد ومنطقة - بما في ذلك البؤر التي تظهر مبكرا في عام 2030 والتي تتضح أكثر بحلول عام 2050. وقد بدأت آثار تغير المناخ تتكشف بالفعل، ومن المتوقع أن تغير جاذبية سبل كسب العيش وأحوال الموارد في الأنظمة الريفية والساحلية والحضرية في جميع المناطق. ونتيجة لذلك، يمكن أن تشهد بلدان كثيرة تحولات في توزيع السكان، بالإضافة إلى ديناميكيات التنقل المعقدة أصلا. وينبغي أن يكون التخطيط الإنمائي استباقيا في إعداد بؤر الهجرة الداخلية لتدفقات المهاجرين إلى الداخل، لضمان إعدادهم لدمجهم على نحو تام، وفي الوقت نفسه يتعين على بؤر الهجرة الخارجية أن تخطط لخيارات بشأن التكيف وبناء القدرة على الصمود لدى السكان الباقين.

وفي منطقة شمال أفريقيا، توضح نتائج النماذج التغيرات في توافر المياه بوصفها المحرك الرئيسي للهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ. فهي تدفع الناس إلى الخروج من المناطق الساحلية والداخلية حيث تصبح المياه أكثر ندرة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو السكاني في بؤر الهجرة الخارجية بسبب تغير المناخ على طول الساحل الشمالي الشرقي لتونس، والساحل الشمالي الغربي للجزائر، وغرب وجنوب المغرب، والتلال الوسطى لجبال أطلس التي تعاني أصلا من نقص المياه (انظر الشكل 3). وفي مصر، يمكن أن تصبح الأجزاء الشرقية والغربية من دلتا النيل، بما في ذلك الإسكندرية، بؤرا للهجرة الخارجية بسبب انخفاض توافر المياه وارتفاع منسوب سطح البحر. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تصبح العديد من الأماكن التي تتوفر فيها المياه بشكل أفضل بؤرا للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ، بما في ذلك المراكز الحضرية المهمة مثل القاهرة والجزائر وتونس وطرابلس وممر الدار البيضاء ــ الرباط وطنجة.

الشكل 3. المناطق المتوقع ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية فيها بسبب تغير المناخ في شمال أفريقيا في السنوات ما بين 2030 و 2050

أ . 2030

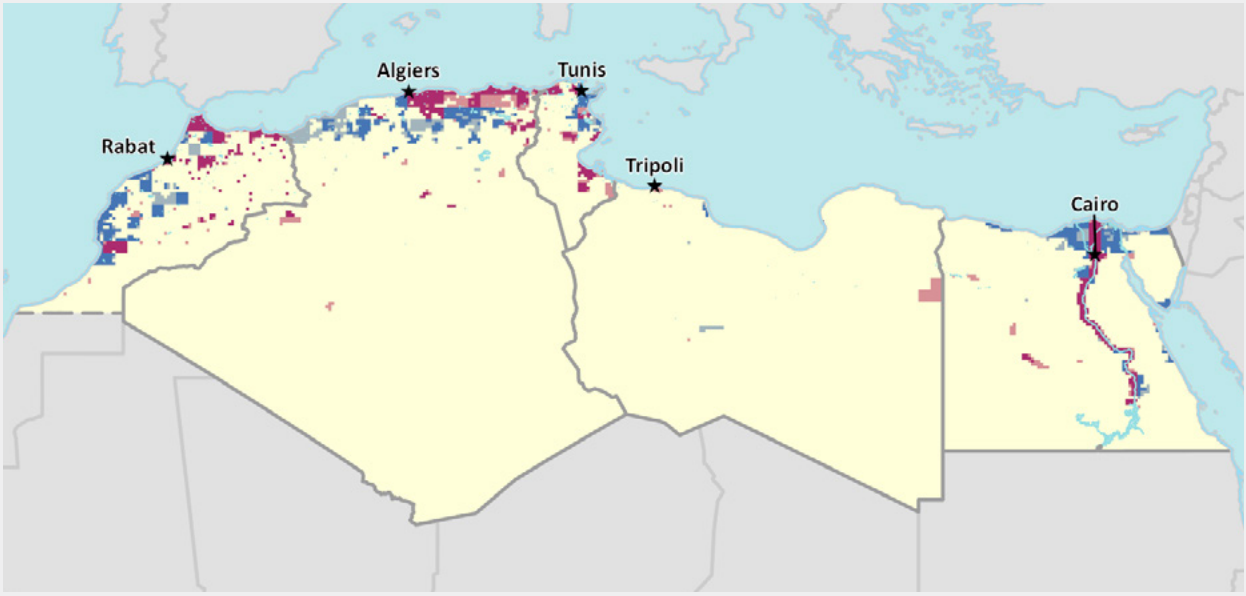

ب. 2050

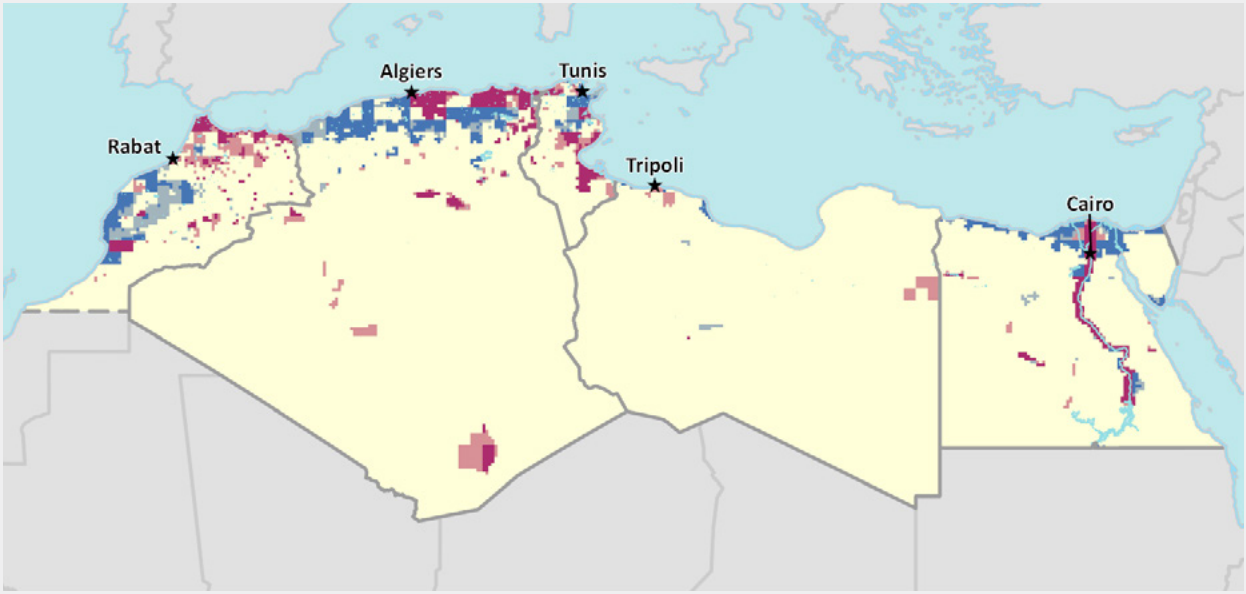

الهجرة الداخلية

- درجات اليقين العالية في معدلات الهجرة الداخلية المرتفعة بسبب تغير المناخ
- درجات اليقين المتوسطة في معدلات الهجرة الداخلية المرتفعة بسبب تغير المناخ

الهجرة الخارجية

- درجات اليقين العالية في معدلات الهجرة الخارجية المرتفعة بسبب تغير المناخ
- درجات اليقين المتوسطة في معدلات الهجرة الخارجية المرتفعة بسبب تغير المناخ

ملاحظة: تعكس درجات اليقين العالية التوافق عبر جميع السيناريوهات الثلاثة التي تمت نمذجتها، وتعكس درجات اليقين المتوسطة التوافق عبر سيناريوهين اثنين

وفي منطقة الميكونغ الفرعية (شبه الإقليمية) المنخفضة، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع منسوب سطح البحر، الذي يزيد بسبب العواصف، إلى خلق بؤر للهجرة الخارجية بسبب تغير المناخ في بعض المناطق الساحلية المكتظة بالسكان والمنخفضة - مثل دلتا نهر الميكونغ في فييتنام. ويشكل ارتفاع منسوب سطح البحر وما يرتبط به من آثار تهديدات لسبل كسب العيش الرئيسية، بما في ذلك إنتاج الأرز وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك. ومن المتوقع أن تظهر بؤر للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ في المناطق التي يتزايد فيها عدد السكان بالفعل، مثل دلتا النهر الأحمر والمنطقة الوسطى الساحلية من فييتنام وقد تشهد المنطقتان ظروفا مواتية بالنسبة لتوافر المياه وإنتاجية المحاصيل، ولكنهما أيضا معرضان بشدة لمخاطر العواصف المدارية المتكررة والشديدة على نحو متزايد. وتتلاقى بؤر الهجرة الخارجية في المناطق الزراعية في وسط تايلاند وميانمار مع المناطق المتوقع أن تشهد انخفاضا في توافر المياه وإنتاجية المحاصيل، وفي الوقت نفسه من المتوقع أن تشهد بؤر الهجرة الداخلية نحو الجنوب الشرقي من بنوم بنه في كمبوديا على ضفاف نهر الميكونغ وجنوب ميانمار زيادة في هذين العاملين (توافر المياه وإنتاجية المحاصيل).

وفي منطقة آسيا الوسطى، من المتوقع أن يؤدي توافر المياه وزيادة إنتاجية المحاصيل إلى خلق بؤر للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ في المناطق المكتظة أصلا بالسكان والمنتجة اقتصاديا، مثل وادي فرغانة، كما سيدفع ذلك المهاجرين إلى مناطق جديدة تتوفر فيها فرص كسب العيش المحتملة، مثل شمال كازاخستان. ولا تأخذ هذه التوقعات في الاعتبار الآثار الناجمة عن ذوبان الجليد، مما قد يقلل من تدفقات المياه في الأنهار الرئيسية في المنطقة شبه الإقليمية (الفرعية) على المدى الطويل، وقد يؤدي إلى جذب المهاجرين إلى أماكن أخرى. وفي جمهورية قيرغيزستان، من المتوقع أن يؤدي انخفاض توافر المياه إلى خلق بؤر للهجرة الخارجية في المناطق الزراعية والرعوية المهمة في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية الغربية، التي تشهد بالفعل هجرة ريفية - حضرية، لا سيما من المناطق الجبلية.

وفي العديد من الأماكن، سوف تؤدي الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ إلى زيادة أنماط التنقل التي تتكشف بالفعل. وتسلط التحليلات الإقليمية والقطرية في هذا التقرير الضوء على أهمية تكييف النُهج المتبعة مع مختلف الاحتياجات والمخاطر والفرص المحددة في بؤر الهجرة الداخلية والخارجية الآخذة في الظهور. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من بؤر الهجرة الخارجية هي مراكز للنمو الاقتصادي والسكاني، وستستمر في تدعيم أعداد كبيرة من الناس على الرغم من الآثار المتزايدة لتغير المناخ. ويشمل ذلك دلتا نهر الميكونغ في فييتنام، حيث سيواجه من تبقى من هؤلاء الناس مخاطر اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة، بما في ذلك الفيضانات الشديدة. كما تواجه العديد من بؤر الهجرة الداخلية مخاطر متزايدة من آثار تغير المناخ السريعة والبطيئة في البداية، حتى لو أصبحت ظروف توافر المياه وإنتاجية المحاصيل مواتية بصورة أكبر. وفي المغرب، على سبيل المثال، من المتوقع أن تجتذب شبه جزيرة تينغيتانا والساحل الشرقي أعدادا متزايدة من المهاجرين بسبب زيادة توافر المياه، لكنهما يواجهان ارتفاع منسوب سطح البحر ومخاطر العواصف العاتية. وقد تشهد بعض المستوطنات والتجمعات السكانية في الواحات، بما في ذلك مدينة تامنراست في جنوب الجزائر، هجرة داخلية بسبب الزيادات النسبية في إنتاجية المحاصيل وتوافر المياه، ولكن هذه المناطق قاحلة للغاية وقد تكون قدرتها محدودة على استيعاب النشاط الزراعي الإضافي.

وفي بعض الأماكن، تهدد الآثار الشديدة لتغير المناخ صلاحية هذه الأماكن للسكن. وفي بلدان منطقة المشرق، على سبيل المثال، من المتوقع أن يزداد عدد الأيام التي تتجاوز فيها درجات الحرارة حدود التحمل البشري في العديد من المناطق الحضرية الرئيسية المتنامية، بما في ذلك عمان وعدن وبغداد، وكذلك في المناطق الساحلية بما في ذلك جنوب اليمن، وبلدان شرق البحر الأبيض المتوسط، والساحل الجنوبي لإيران، والجزء الجنوبي من العراق. كما يمكن أن يؤثر الإجهاد الحراري على استمرارية سبل كسب العيش الزراعية. ويمكن أن تكون هذه الحدود البيئية عوامل دافعة للهجرة بصورة متزايدة. وفي الوقت نفسه، يؤدي ارتفاع منسوب سطح البحر في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تقليص مساحة الأرض المتاحة، كما أن التعرض للظواهر المناخية الشديدة وتدهور النظم الإيكولوجية الرئيسية ونظم كسب العيش يثير تساؤلات بشأن صلاحية هذه الأماكن للسكن على المدى الطويل.

3. . من الضروري اتخاذ إجراءات مبكرة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وضمان التنمية الشاملة للجميع والقادرة على الصمود في مواجهة الصدمات، ومن الممكن أن تقلل هذه الإجراءات حجم الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ بنسبة تصل إلى 60-80%.

ويمكن للإجراءات العالمية الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة أن تبطئ بشكل كبير ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ. وفي السيناريو الأكثر ملاءمة للتغيرات المناخية الوارد في هذا التقرير، سيكون عدد المهاجرين داخليا بسبب تغير المناخ أقل بنسبة تصل إلى 80% بحلول عام 2050 في جميع المناطق الست (44 مليون شخص عند الحد الأدنى في السيناريو الأكثر ملاءمة للتغيرات المناخية، مقارنة بنحو 216 مليون شخص عند الحد الأقصى في السيناريو التشاؤمي المرجعي). والاختلافات والتباينات صارخة في الأقاليم التي يوجد فيها عدد كبير من السكان في المناطق المعرضة لمخاطر تغير المناخ وسبل العيش الحساسة إزاء تغير المناخ: أفريقيا جنوب الصحراء، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وشمال أفريقيا.

وفي المنطقتين الأخريين، يكون الفرق بين السيناريو التشاؤمي المرجعي والسيناريو الأكثر ملاءمة للتغيرات المناخية أقل. فمنطقة أميركا اللاتينية، على سبيل المثال، بها بلدان متوسطة الدخل ذات اقتصادات متنوعة وسكان حضريين بدرجة عالية، وشهد الكثير منها بالفعل تحولات ديمغرافية. ويمكن أن تعني الاقتصادات الأقوى زيادة القدرة على التكيف والموارد المالية لدعم أكثر المناطق والفئات ضعفا وتعرضا للمخاطر. وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، تكون البلدان عموما أقل اعتمادا على الزراعة، ويتأثر التنقل تأثرا شديدا بالعوامل التاريخية وغيرها من العوامل غير البيئية. ولا يزال خفض الانبعاثات العالمية أمرا بالغ الأهمية للتخفيف من آثار تغير المناخ على المناطق المعرضة للمخاطر وسبل كسب العيش، لا سيما عندما تتلاقى هذه الآثار مع جيوب الفقر.

كما أن لمسارات التنمية الشاملة والقادرة على الصمود أهمية كبيرة في الحد من حجم الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ. وفي سيناريو التنمية الأكثر شمولا، ينخفض هذا النطاق بنسبة تصل إلى 60% (91 مليون شخص عند الحد الأدنى في سيناريو التنمية الأكثر شمولا، مقارنة بنحو 216 مليون شخص عند الحد الأقصى في السيناريو التشاؤمي المرجعي). ويظهر هذا الانخفاض بصورة جلية في المناطق التي بها بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، لا سيما تلك التي تشهد نموا ديمغرافيا سريعا وأعدادا كبيرة من الشباب، مثل أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وشمال أفريقيا.

سيعتمد نطاق الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ واتجاهاتها وأنماطها المكانية في المستقبل على مستوى العمل الجماعي المناخي والإنمائي الذي نقوم به الآن في هذه السنوات العشر المهمة.

Photo Credit: World Bank

التوصيات المتعلقة بالسياسات

وحدد تقرير *Groundswell* الأول التوصيات ذات الصلة بالسياسات الرئيسية لتناول الدوافع الرئيسية للهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ والاستعداد لتدفقات الهجرة المتوقعة. وتؤكد النتائج التي تم التوصل إليها في هذا التقرير الثاني على أهمية هذه الإجراءات والحاجة الماسة إليها- لا سيما في هذه السنوات العشر المهمة.

1. خفض غازات الاحتباس الحراري العالمية الآن للحد من الضغوط المناخية التي تدفع الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ.

ستتطلب إدارة حجم الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ ونطاقها عملا جماعيا فوريا لخفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية مع تطبيق إستراتيجيات مختلفة عبر جميع المناطق والبلدان. وبعد خمس سنوات من اتفاق باريس، لا يزال العالم يتجه نحو ارتفاع درجة الحرارة بما لا يقل عن 3 درجات مئوية بحلول عام 2100. واتخاذ إجراءات طموحة للحد من الانبعاثات العالمية أمر بالغ الأهمية للحد من عبء آثار تغير المناخ على الموارد الرئيسية، وأنظمة سبل كسب العيش، والمراكز الحضرية التي قد تدفع الناس إلى الهجرة في حالات المحن والمصائب.

وفي الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين للمناخ في غلاسكو، تقوم البلدان بتحديث وتعزيز التزاماتها بموجب اتفاق باريس. وهذه فرصة بالغة الأهمية لزيادة الطموح لوضع العالم على المسار الصحيح بهدف تحقيق الخفض التام للانبعاثات بحلول منتصف القرن، واغتنام فرصة للحد من الاحترار العالمي كي لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية. ومن شأن الالتزام باتفاق باريس، والاقتراب من السيناريو الأكثر ملاءمة للتغيرات المناخية المستخدم في هذا التقرير المساعدة إلى حد كبير على الحد من الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ. كما ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة بشأن التنمية الشاملة والقادرة على الصمود في مواجهة الصدمات مع اتخاذ إجراءات عالمية بشأن خفض الانبعاثات.

2. تضمين الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ في التخطيط الإنمائي الأخضر بعيد النظر والشامل للجميع والقادر على الصمود في مواجهة الصدمات.

تبين نتائج النمذجة ما يمكن خفضه من حجم الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ باتباع مسارات تنمية أكثر شمولا وأكثر قدرة على الصمود. ومن الأهمية بمكان دمج الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ في التخطيط الإنمائي لمعالجة عوامل الفقر التي تجعل الناس معرضين بشكل خاص لآثار تغير المناخ، مثل الافتقار إلى خيارات سبل كسب العيش المستدامة والأصول الأقل جودة. ولهذا الأمر أهمية خاصة لأن الفئات الأكثر ضعفا لديها أقل الفرص للتكيف محليا أو الابتعاد عن المخاطر - وعند انتقالها تتجه إلى القيام بذلك في ظروف معاكسة. ويمكن للتخطيط المنهجي على نحو يشمل المناخ والتنمية والهجرة أن يساعد على توسيع نطاق الفرص المتاحة للناس للتكيف مع المكان الذي يعيشون فيه، أو تمكينهم من التحرك في ظل ظروف أفضل.

كما يمكن للتخطيط الإنمائي بعيد النظر أن يمكّن البلدان من متابعة التحولات الاقتصادية الخضراء والشاملة للجميع والقادرة على الصمود في مواجهة الصدمات. وتجدر الإشارة إلى أن حساب الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ إلى جانب الأنماط الديمغرافية الأوسع نطاقا يمكن أن يساعد في تغذية الزخم نحو الجيل القادم من المهارات وفرص العمل في المناطق الطاردة والمستقبلة. والإدارة الجيدة للتحولات الديمغرافية بالغة الأهمية في هذا الصدد، وينبغي أن تقترن باستثمارات مستمرة لتمكين السكان في سن العمل من إيجاد فرص في أسواق العمل المنتجة والقادرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، مع تحسين سبل الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة. ويمكن للاستثمار في رأس المال البشري أن يزيد القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، لا سيما تمكين الشباب، الذين يواجهون معدلات بطالة مرتفعة في مناطق محددة ، ناهيك عن النساء. ويمكن أن يساعد تدعيم الهجرة الأكثر أمانا والأكثر استنادا إلى المعلومات اللازمة والأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية للمرأة - التي تتطلب معالجة التفاوتات بين الجنسين، وفي بعض الحالات، التحولات في المعايير والتقاليد الاجتماعية - على ضمان قدرة المرأة على تحقيق إمكاناتها الكاملة.

كما يمكن للتحولات الحضرية والريفية المراعية للمناخ أن توفر فرصا مهمة ومربحة للجميع لدفع عجلة التحولات الاقتصادية. ويمكن تشجيع المدن الرئيسية والثانوية بوصفها مراكز للابتكار ونقل المعرفة، ومسرعات للتحول الرقمي، ومراكز للتكنولوجيا الخضراء والبنية التحتية القادرة على الصمود في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الطاقة والمياه والنقل. و تتاح للمدن فرص للاستفادة من الهجرة من الريف إلى الحضر واتجاهات التوسع الحضري الأوسع نطاقا في العديد من المناطق، والاستفادة من آثار التجمع، وتنمية وفورات الحجم. وفي المناطق الريفية، يمكن أن تفيد الحلول المستمدة من الطبيعة التي تركز على حماية خدمات النظم الإيكولوجية الإنتاجية الزراعية، وتوفر الحواجز وعناصر الأمان ضد الفيضانات والجفاف، وتعزز إدارة الأراضي الطبيعية والغابات ومستجمعات المياه التي تعتمد عليها سبل كسب العيش. وعلى نطاق أوسع، يمكن لنظم الحماية الاجتماعية المرنة التي تتسم بالقوة والسرعة أن تزيد إلى حد كبير من القدرة على التكيف مع تغير المناخ وغيره من الصدمات، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا.

كما ينبغي أن تعالج سياسات التنمية الصدمات المضاعفة التي يمكن أن تزيد من مواطن الضعف الكامنة واحتمال التنقل في حالات المحن والمصائب. ويمكن أن تكون آثار تغير المناخ بمثابة عامل مضاعف للتهديدات في بداية الصدمات الأخرى، كما أنها تؤدي إلى تفاقم تداعيات هذه الصدمات. ويمكن أن تتفاقم أوضاع الهشاشة والصراعات بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية وتدهور الموارد الطبيعية، مما يضع ضغوطا إضافية على النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يمكن أن تعوق الظواهر المناخية الشديدة الاستجابات الإنسانية للأزمات – كما رأينا مع جائحة كورونا (كوفيد ــ 19) – أو تزيد من ضعف الأشخاص العائدين إلى المناطق المعرضة للمخاطر بسبب الإغلاق في أماكن أخرى. ويعطي تغير المناخ، والحالات الراهنة من الهشاشة والصراع، وجائحة كورونا العالمية، مبررات واضحة لضرورة اعتماد نُهج شاملة لإدارة المخاطر التي تواجه المهاجرين وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

وينبغي أيضا وضع الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ ضمن أولويات الشراكات الإنسانية والإنمائية وشراكات السلام، والعمل مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والمحلي لإيجاد حلول شاملة ومتكاملة. وقد بدأ الحوار والعمليات على المستوى العالمي والإقليمي في الإقرار بتغير المناخ والهجرة في الاتفاقيات والأطر متعددة الأطراف، وفي الوقت نفسه تتخذ الحكومات الوطنية إجراءات لإدراج هذه القضايا في السياسات والإستراتيجيات الوطنية والتخطيط الإقليمي للتنمية. وينبغي مواصلة المزيد من التعاون وتبادل المعلومات والعمل بين المجتمعات الإنمائية والإنسانية والأمنية والمعنية بالحد من مخاطر الكوارث لمساندة البلدان في اتخاذ إجراءات شاملة في إطار سلسلة التنقل. ووجود مؤسسات إقليمية قوية غاية في الأهمية للتصدي للجوانب العديدة من التحديات. وتعتبر النُهج الرائدة على المستوى المحلي في إطار تضافر الجهود مع الجهات والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والمجتمع المحلي غاية في الأهمية لإيجاد حلول شاملة وتشاركية وداعمة.

3. التخطيط لكل مرحلة من مراحل الهجرة، بحيث يمكن أن ينتج عن الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ بوصفها إستراتيجية للتكيف نواتج إنمائية إيجابية.

يعني التخطيط للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ المحاسبة عن جميع مراحل الهجرة – قبل التحرك وفي أثنائه وبعده. وقبل الهجرة، يمكن لحلول التكيف المطبقة أن تساعد المجتمعات المحلية على البقاء، لا سيما عندما تكون خيارات التكيف المحلية قابلة للتطبيق ومعقولة. وأثناء الهجرة، يمكن للسياسات والاستثمارات أن تساعد في انتقال الأشخاص الذين يحتاجون إلى الابتعاد عن المخاطر المناخية التي لا يمكن تجنبها. وبعد الهجرة، يمكن أن يضمن التخطيط أن تكون المناطق الطاردة والمستقبلة مُعدة إعدادا جيدا لتلبية احتياجات سكانها وتطلعاتهم.

ويتعين على واضعي السياسات فهم الاختلافات في مواطن الضعف على مستوى مختلف السياقات وأخذها في الحسبان لإرساء أساس أقوى للممارسات التكيفية التي تمكن الناس من البقاء والتعايش مع أنظمة كسب العيش المستدامة. وستكون الإدارة المتكاملة للأراضي الطبيعية والموارد الطبيعية، إلى جانب أنظمة الأغذية الزراعية القادرة على الصمود غاية في الأهمية لضمان استدامة سبل كسب العيش والأمن الغذائي، لا سيما في المناطق المكتظة بالسكان أو في المناطق الإنتاجية التي قد تكون قد أُنهكت وأجهدت بالفعل. وينبغي إتاحة سبل كسب عيش متنوعة غير مرتبطة بالقطاعات الحساسة لتغيرات المناخ بوصفها خيارات للتكيف. كما أن بناء القدرة على التكيف يعني تطبيق أنظمة فعالة لإدارة الأراضي توفر تأمين الحيازة والملكية، وتحد من أنظمة الحيازة العشوائية، وتعترف بالممارسات العرفية في مجال الأراضي، وتساعد أيضا في إدارة الاستخدامات المناسبة للأراضي. كما أن الاهتمام الدقيق بالقدرة الاستيعابية والوصول إلى الأنظمة الاجتماعية وأنظمة تقديم الخدمات والأنظمة الاقتصادية وسبل كسب العيش ضرورة للتخطيط المكاني.

وبالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون إلى الابتعاد عن المخاطر المناخية التي لا يمكن تجنبها، على واضعي السياسات تمكين التنقل من خلال خلق بيئات داعمة للهجرة المخططة والمنظمة إلى المناطق ذات المخاطر المنخفضة والفرص العالية. ومن الأهمية بمكان تحقيق الشمول ومراعاة احتياجات المهاجرين. وفي العديد من المناطق، سيتعين إدارة الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ بوصفها جزءًا مهما من مجموعة أوسع نطاقا من خيارات التكيف وفي سياق أنماط التنقل القائمة. ويمكن اتخاذ إجراءات تدخلية هادفة على المدى القصير والمدى المتوسط لمساندة المهاجرين. فعلى سبيل المثال، يمكن تيسير اتخاذ القرارات المستنيرة للمهاجرين من خلال تحسين فرص الحصول على الموارد المالية والخدمات الاجتماعية، وزيادة التثقيف المالي، وتأمين الوضع القانوني، والتدريب وتعزيز المهارات والتوجيه قبل الرحيل. ويمكن للاستثمارات أيضا أن تجعل الحماية الاجتماعية ميسورة في كل مكان مع إمكانية توسيع نطاقها عن طريق تيسير التسجيل والاتصال والتواصل في المناطق المستقبلة، لا سيما المراكز الحضرية الرئيسية؛ وتحسين سبل الحصول على المنافع والمزايا من خلال الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول وأنظمة تحديد الهوية الرقمية؛ والعمل على تكييف أنظمة الرعاية الاجتماعية مع الاحتياجات المتغيرة. ويمكن أن تساعد السياسات ذات الصلة في زيادة إمكانات التحويلات المالية والاجتماعية إلى أقصى حد ممكن لتعزيز الاستثمارات في أنشطة التكيف والأنشطة المدرة للدخل وتشجيع نقل المعرفة من خلال المغتربين والشبكات الاجتماعية.

وفي الأماكن التي وصلت فيها خيارات التكيف إلى حدودها القصوى، يمكن لعمليات صنع القرار الشاملة أن تساعد على ضمان أن يتيح التهجير المخطط وتوفير المأوى المنظم بصورة جيدة على الانتقال بصورة آمنة وكريمة. والتهجير المخطط عملية معقدة ومتعددة الأبعاد يتعين اعتمادها كملاذ أخير وإن اقتضت الحاجة فقط. وينبغي مشاركة المتضررين في ذلك، وعلى نحو يراعي السياقات الوطنية والمحلية المحددة. فعلى سبيل المثال، قامت دول عديدة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بأدوار رائدة استباقية في دمج التنقل في سياق تغير المناخ في أطر السياسات الوطنية لترسيخ قدرة السكان على البقاء حيثما كان ذلك ممكنا، مع ضمان استمرار فرص الهجرة لأولئك الذين يختارون الهجرة.

وعلى واضعي السياسات أيضا ضمان أن تكون المناطق الطاردة والمستقبلة مستعدة على نحو كاف لضمان قدرة من تبقى منهم على الصمود ودمج تدفقات إضافية من الناس. ويعتبر العديد من بؤر الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ التي أشار إليها هذا التقرير هي مناطق حضرية رئيسية، مثل الجزائر العاصمة، وممر الدار البيضاء ــ الرباط وطنجة وتونس في شمال أفريقيا؛ ومدينة أوش وجلال أباد في جمهورية قيرغيزستان؛ وهانوي في فييتنام. وعلى هذه المدن توفير خدمات عامة متقدمة، وبرامج إسكان ميسورة التكلفة، وفرص عمل لأعداد متزايدة من الناس. كما يمكن أن يساعد تعزيز الدمج والتماسك الاجتماعي في ضمان استفادة مناطق المقصد من الفرص التي يجلبها المهاجرون لسد الفجوات العمالية والديمغرافية، وتنويع رأس المال البشري، وجلب مهارات ومعارف جديدة.

وعلى أنظمة التخطيط الوطنية وأنظمة تخطيط المدن أن تراعي التغيرات المهمة في أنماط المستوطنات البشرية القائمة. وسيتعين أن تسير هذه الخطوات جنبا إلى جنب مع الاستثمارات في البنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتحسين شبكات الاتصال والربط الشبكي، لا سيما مع استمرار نمو المدن وجذب المهاجرين من المناطق الريفية. وحتى المدن المتوقع أن تكون بؤر ا للهجرة الخارجية، وبالتالي ستشهد نموا سكانيا أبطأ، مثل الإسكندرية ومدينة هو تشي منه، ستظل تدعم أعدادا كبيرة من الناس الذين قد يواجهون مخاطر مناخية متزايدة. ويتعين أن يكون التخطيط الحضري وإدارة استخدام الأراضي شاملين وأن يلبيا احتياجات أشد الفئات ضعفا، الذين يعيشون في كثير من الأحيان في مناطق لا تتوفر فيها خدمات كافية، بما في ذلك المستوطنات البشرية غير الرسمية (العشوائيات)، وأحيانا على أراض هامشية معرضة للفيضانات وغيرها من المخاطر. وقد لا يتمكن الأشخاص الضعفاء والأولى بالرعاية، بما في ذلك الأشخاص الأقل مهارة والفقراء وكبار السن، من الابتعاد عن المناطق المعرضة لمخاطر مرتفعة. ولذلك ينبغي النظر بعين الاعتبار عند التخطيط الإنمائي في عدم قدرة بعض الناس على التنقل وهم بالفعل مجبرون على ذلك.

4. مواصلة الاستثمار في تحسين فهم الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ لإثراء السياسات الموجهة بشكل جيد.

من الضروري زيادة الاستثمارات في البحوث على نطاق واسع، بما في ذلك مصادر البيانات الجديدة الأكثر دقة والآثار المتباينة لتغير المناخ، بهدف تحسين فهم سياق الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ على المستويين الإقليمي والقطري. والنمذجة الجديدة والشفافة الواردة في تقريري *Groundswell* هي نقطة انطلاق، ولكن صناع القرار بحاجة إلى توقعات وتنبؤات أكثر تفصيلا تتناول الأوضاع المكانية لتحديد الإستراتيجيات الأنسب في كل موقع.

ويقوم البنك الدولي في غرب أفريقيا وحوض بحيرة فيكتوريا بهذه الدراسات العميقة. وقد أيد النتائج التي توصل إليها تقرير *Groundswell* في هاتين المنطقتين، وفي الوقت نفسه استخدم أيضا منهجية محدثة. وتشمل التحسينات خطوات تستغرق وقتا أقل، وتحديد الأوضاع المكانية بصورة أكثر دقة، والمزيد من المحددات والمعالم الخاصة بتغير المناخ - وكلها توفر تحليلا أكثر دقة لحجم الهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ على مستوى البلد المعني واتجاهاتها وأنماطها المكانية.

ولا تزال أحدث النماذج المتعلقة بالاتجاهات الحالية والمستقبلية للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ بالغة الأهمية في توجيه الإجراءات المبكرة وتزويدها بالمعلومات اللازمة. ويمكن للنماذج المحدثة التي تستخدم مجموعة من آثار تغير المناخ وغيرها من العوامل البيولوجية المادية (البيوفيزيائية) والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أن تساعد على تحسين عملية صنع القرار على النطاق المناسب وإثراء هذه العملية بالمعلومات اللازمة. وينبغي أن تراعي هذه العوامل أيضا أوجه عدم اليقين المتأصلة في الطريقة التي ستظهر بها آثار تغير المناخ في مناطق محددة، وما لذلك من تأثير على حجم ونمط التنقل والهجرة بسبب تغير المناخ. وقد تم اتخاذ خطوات مهمة في البحوث الجديدة لتوسيع نطاق النمذجة على المستويين الإقليمي والوطني، واكتساب المزيد من الرؤى الثاقبة حول كيفية تأثير الضغوط المناخية على قرارات الأشخاص بشأن التنقل والهجرة. ولا تزال هناك ضرورة ملحة لإيجاد فهم مشترك لحجم الهجرة الداخلية بسبب تغيُّر المناخ ومسارها وأبعادها المكانية لتدعيم سياسات وتخطيط التنمية.

دعوة مجددة للعمل واتخاذ ما يلزم من إجراءات

تؤكد سلسلة تقارير *Groundswell* مجددا أن المهاجرين داخليا بسبب تغير المناخ سيظلون الوجه الإنساني لتغير المناخ. ومن المتوقع أن تزداد قوة تغير المناخ التي تنجم عنها موجات الهجرة حتى منتصف هذا القرن وما بعده إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء. ولا يمكن توجيه الدعوة إلى إيجاد حلول للهجرة الداخلية بسبب تغير المناخ إلى المجتمعات المحلية ذاتها التي يتعين عليها التحرك استجابة لتزايد كثافة وتواتر آثار تغير المناخ. ويعتبر العمل العالمي والإقليمي والوطني المبكر الذي يتسم ببعد النظر أمرا حتميا لمواجهة التحديات الملحة المشتركة بين تغير المناخ والهجرة والتنمية وتعزيز الزخم نحو التحولات الاقتصادية القادرة على الصمود والمستدامة والشاملة من أجل الجميع.

مجموعة البنك الدولي